



منظمة العمل العربية

اتجاهات المرأة والرجل  
فى سوق العمل العربية

إعداد  
مركز التوثيق والمعلومات  
وحدة إحصاءات العمل

0

## أولاً أوضاع القوى العاملة العربية

### (1) تطور المشاركة النوعية للقوى العاملة :

قدر عدد السكان في البلدان العربية ما يقارب (303) مليون نسمة عام 2003 , منهم ما يقارب (148) مليون من الإناث , وهذا يعني أن عدد الإناث يشكل ما يقارب نصف سكان الوطن العربي . كما يقدر إجمالي القوى العاملة لنفس العام ما يقارب (107) مليون يفترض أن يكون من بينهم (52) مليون من الإناث في سوق العمل , إلا أن حقائق الواقع لا تؤكد هذه النتيجة البحثية حيث أن مجموع الإناث العاملات في سوق العمل لا يتجاوز (26) مليون , أي أن معدل مشاركة الإناث في سن العمل في قوة العمل لا تتجاوز 42% من الإناث المحسوبات ضمن القوى العاملة النسائية , أي أن هناك ما يقارب نصف القوى العاملة النسائية خارج سوق العمل , وبالرغم من تدنى هذه المقاييس فهناك تحسن ملحوظ في مساهمة المرأة في سوق العمل حيث ارتفعت المشاركة من 21.3% عام 1980 إلى 24% عام 2000 , كما يشير الجدول رقم (1) , وبالمقارنة مع المؤشرات الدولية نجد أن هذه المشاركة مازالت متدنية حتى بالنسبة للبلدان غير العربية ذات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتشابهة , حيث يلاحظ أنها ارتفعت بمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي بحدود 11.9% , أما في البلدان الأفريقية فالارتفاع يقترب من البلدان العربية (2.7%) , إلا أن نسبة المشاركة فيها أصلاً مرتفعة للنساء حيث قدرت في أفريقيا 57.4% وفي آسيا 62%<sup>(1)</sup> , كما أن المقارنة البيئية بين البلدان العربية لمشاركة الإناث خلال فترتي الاسناد ( 1980 – 2000 ) تشير إلى أن هناك أربعة مجموعات حددت حسب درجة تطور المشاركة , وهي :

### (أ) بلدان مجلس التعاون الخليجي :

حدث تحسن كبير في مستوى مشاركة الإناث في سوق العمل , ولعل سبب ذلك هو التحسن الاجتماعي لمفهوم تشغيل الإناث . كما أن رفع مستوى التعليم والجهود التي بذلتها بلدان الخليج العربي , عموماً في تحسين واقع تشغيل الإناث بالإضافة إلى وفرة الموارد المالية فيها ساهمت في رفع مشاركة الإناث من 10.6% عام 1980 إلى 19.6% عام

<sup>1</sup> - تقرير تنمية المرأة العربية 2001 – مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث .

2000 , أى بزيادة 9% , وهى نسبة مرتفعة جدا قياسا ببقية البلدان العربية , إلا أن تأثير هذه الزيادة يبقى محدودا على المستوى القومى , حيث أن نسبة القوى العاملة للجنسين فيها تقترب من 11% . ويشير الجدول أيضا إلى أن هناك بعض البلدان الخليجية بلغت مستويات متقدمة بتحسين صورة تشغيل الإناث مثل الكويت , حيث ارتفعت من 3.1% إلى 31.3% , وقطر من 6.7% إلى 15% خلال نفس فترة المقارنة .

### **( ب ) بلدان المغرب العربى :**

استثنى من هذه المجموعة موريتانيا حيث وضعت فى موقع آخر , وتتصف بلدان هذه المجموعة بارتفاع نسبة المشاركة للإناث من 25.6% عام 1980 إلى 29.6% عام 2000 أى بزيادة 4% , وبالرغم من هذه الزيادة المتواضعة , إلا أن نسبة المشاركة مرتفعة فيها أصلا حتى فى العقدين الماضيين , كما أن هذه الزيادة فى المشاركة مؤثرة على المستوى القومى حيث أن العمالة فى هذه البلدان تشكل 26% من العمالة العربية .

ومن أكثر بلدان المجموعة تحسنا المغرب , فقد ارتفعت نسبة المشاركة فيها من 33.5% إلى 34.4% , ومن أقل البلدان تطورا هى الجماهيرية الليبية , فى مجموعة بلدان المغرب العربى بالرغم من أنها حققت أعلى نسبة مشاركة فى بلدان المغرب العربى من 18.6% إلى 24.3% .

### **( ج ) بلدان المشرق العربى :**

وهى بلدان ( الأردن , سوريا , العراق , فلسطين , لبنان , مصر ) , وحددت هذه المجموعة لتشابه الظروف المختلفة المحيطة بالتنمية والتشغيل والكثافة السكانية ومحدودية الموارد وصعوبة خلق فرص عمل جديدة تتوافق مع متطلبات سوق العمل . وتتميز هذه البلدان بأنها تستقطب ما يقارب 41% من إجمالى العمالة العربية , وبذا أى حراك مهما كان متواضعا فى واقع العمالة فيها يكون له تأثير واضح بالعمالة العربية عموما . كما يلاحظ أن حراك معدلات المشاركة للإناث فيها شبه ساكن حيث ارتفع من 20.9% إلى 21.1% أى بزيادة 0.2% خلال الفترة ( 1980 - 2000 ) .

## ( د ) البلدان العربية الأقل نمواً :

وهى بلدان ( اليمن , السودان , الصومال , موريتانيا , جزر القمر , جيبوتي ) , وتشكل العمالة فيها ما يقارب 22% من إجمالي العمالة العربية , وتتصف بلدان هذه المجموعة بضعف وتيرة التنمية الشاملة فيها لأسباب ربما تكون هذه البلدان غير مسؤولة عنها مسؤولة مطلقة مثل الحروب الأهلية وعدم الاستقرار وقد تكون هذه الأسباب سببا فى ارتفاع نسبة مشاركة الإناث فى سوق العمل وتحملها مسؤوليات إضافية لرعاية الأسرة وتحسين مستوى المعيشة بسبب انشغال الرجال فى سن العمل فى الحروب , ومع هذا الارتفاع فقد انخفضت نسبة تطور المشاركة للإناث خلال فترة المقارنة ( 1980 – 2000 ) من 36.9% إلى 34.5% أى بانخفاض قدره 2.4% .

كما يؤكد ما سبق طرحه ما ورد فى تقرير التنمية البشرية لعام 2003 فى مقياس تمكين الجنوسة , فقد جاء تصنيف الإمارات بالمرتبة 65 ومصر 68 واليمن 70 من بين ترتيب 70 دولة فى العالم , أى ان وضع العالم العربى فى مؤخرة الترتيب الدولى لتمكين الجنوسة , بينما هناك بلدان أجنبية تقترب من البلدان العربية فى أوضاعها المختلفة كانت متقدمة بالترتيب مثل البرتغال 21 وسنغافورة 26 وناميبيا 29 . وهذا يؤكد ضرورة بذل جهودات كبيرة حتى تقترب من توازن تمكين الجنوسة فى العالم العربى .

## (2) النوع الاجتماعى والسكان النشيطون اقتصاديا :

\*\* للاحظ أن هناك تحسن ملحوظ فى مساهمة النوع الاجتماعى للسكان النشيطين اقتصاديا من خلال المقارنة بين عامى 1990 و 2000 , ويشير الجدول رقم (2) مدى توزيع النشيطون اقتصاديا حسب النوع الاجتماعى , ويمكن تقسيم هذه التوزيعات إلى أربعة فئات , وهى :

**الفئة الأولى :** بلدان مجلس التعاون الخليجى , ويلاحظ أن معدل المشاركة فيها للإناث قد ارتفع من 15.1% إلى 18.9% خلال فترتى المقارنة المشار إليهما . ولعل ارتفاع الموارد المالية فيها وتحسن مستويات التعليم وتحسين النظرة إلى مكانة الأنثى فى العمل ساهم فى هذا التحسن الملحوظ فى زيادة مساهمة المرأة فى قوة العمل .

وفيما يتعلق الأمر بالذكور فيلاحظ انخفاض المعدل من 60.5% إلى 57.5% خلال نفس فترتى المقارنة .

كما يلاحظ أن النسب القطرية لكافة بلدان الخليج العربى قد انخفضت بالنسبة للذكور خلال فترتى المقارنة , وارتفعت نسب المشاركة فى القوى العاملة للإناث فى كافة بلدان الخليج العربى ولربما يعزى سبب انخفاض نسبة مساهمة الذكور بالقوى العاملة لأسباب ترجع إلى تباين المفاهيم والمعايير الإحصائية المستخدمة فى تقديرات المساهمة للذكور بالقوى العاملة لسنتى المقارنة .

**الفئة الثانية :** بلدان المغرب العربى حيث تتسم هذه المجموعة بارتفاع مساهمة الإناث بالقوى العاملة حيث ارتفعت خلال سنتى المقارنة ( 1990 – 2000 ) من 17.4% إلى 21.4% , كما يلاحظ أن كافة بلدان هذه المجموعة قد ارتفعت فيها نسبة المشاركة للإناث خلال نفس فترتى المقارنة ولعل أفضل تحسن لمشاركة الإناث فى الجزائر حيث ارتفعت المشاركة من 12.1% إلى 18.8% , وأكثر البلدان المغاربية مشاركة للإناث هى المغرب حيث وصلت نسبة الإناث إلى 27.8% وأدنى بلدان هذه المجموعة تطورا هى الجماهيرية الليبية 13.7% .

أما فيما يتعلق الأمر بمشاركة الذكور بالنشيطين اقتصاديا , فقد ارتفعت نسبة المشاركة من 46.7% عام 1990 إلى 49% عام 2000 , كما يلاحظ أن هناك تحسن ملحوظ فى كافة البلدان المغاربية باستثناء الجماهيرية الليبية حيث انخفضت نسبة مشاركة الذكور بحدود 2.6% خلال فترتى المقارنة .

**الفئة الثالثة :** بلدان المشرق العربى حيث تتصف بلدان هذه المجموعة خلال العقود الثلاثة المنصرمة بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية البطيئة بسبب محدودية مواردها الاقتصادية وكثافتها السكانية وصعوبة خلق فرص عمل جديدة , وارتفعت مشاركة الإناث فى بلدان هذه المجموعة من 11.7% إلى 15.3% , وأدنى البلدان مشاركة للإناث فى عام 2000 هى فلسطين 4.3% , وربما يعود ذلك للآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السلبية والمتردية للاحتلال الإسرائيلى ولاستمراره فى تدمير البنى الاقتصادية والسياسية للسلطة الفلسطينية .

وكذلك العراق 11.1% , حيث يعود انخفاض نسبة النشيطين اقتصاديا لكلا الجنسين إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وضعف سوق العمل بسبب تداعيات حرب الخليج واستمرار فرض الحصار الشامل الجائر على العراق والذى توج بالاحتلال الشامل فى عام 2003 .

#### الفئة الرابعة : البلدان العربية الأقل نموا :

وتتصف بلدان هذه المجموعة ( جزر القمر, موريتانيا, السودان , الصومال , اليمن ) بأن ظاهرة معدلات المشاركة للإناث فيها مرتفعة قياسا بالمجموعات الأخرى , إلا أن معدل المشاركة يتصف بالثبات خلال فترتي المقارنة (1990 – 2000) حيث ارتفعت من 30.8% إلى 31.5% أى بمقدار 0.7% , كما أن نسبة المشاركة للإناث انخفضت خلال فترة المقارنة المذكورة فى الصومال واليمن , وارتفعت بشكل ملحوظ فى السودان من 20.1% إلى 23.7% .

وكذلك الأمر بالنسبة لمشاركة الذكور فى النشاطين اقتصاديا حيث ارتفعت من 49.9% إلى 50.9% .

ولعل سبب ارتفاع مشاركة المرأة فى هذه المجموعة هى اعتماد اقتصاديات هذه البلدان على المرأة فى رعاية ومسئولية الأسرة اقتصاديا بسبب تردى الأوضاع الأمنية وطبيعة العمل الاقتصادى فى المجتمعات القبلية .

\*\* أما بالنسبة لمدى المشاركة فى قوة العمل حسب النوع الاجتماعى لعام 2000 , فمن خلال تحليل الجدول رقم (3) يلاحظ ما يأتى :

بالنسبة لمجموع البلدان العربية يشكل العاملون فى الفئة العمرية (25 – 44) لكلا الجنسين المرتبة الأولى والفئة العمرية (20 – 24) المرتبة الثانية والفئة العمرية (+ 15) المرتبة الثالثة ولجميع الأعمار المرتبة الرابعة , وأخيرا الفئة العمرية (15 – 19) .

ويتوافق هذا التقسيم مع توزيع البلدان العربية حسب المجموعات الاقتصادية ( بلدان مجلس التعاون الخليجى, بلدان المشرق العربى, بلدان المغرب العربى, البلدان الأقل نموا ) عموما , وهناك اختلاف بسيط فى ترتيب بعض هذه المجموعات , فمثلا تشكل الفئة العمرية (20 – 24) للإناث المرتبة الأولى والفئة (25 – 44) المرتبة الثانية فى بلدان المشرق العربى , وفى بلدان المغرب العربى تشكل الفئة (15 – 19) للإناث المرتبة الرابعة والفئة (20 – 24) المرتبة الأولى والفئة (25 – 44) المرتبة الثانية ولجميع الأعمار المرتبة الخامسة , بينما ليس هناك أى اختلاف للترتيب للذكور عن السياق العام . أما فى مجموعة البلدان الأقل نموا فقد انتقلت الفئة العمرية (15 – 19) إلى المرتبة الثالثة بدلا من المرتبة الخامسة والتي حلت فيها الفئة العمرية (+ 15) , وهذا التوزيع عموما منطقيا حيث أن الفئة العمرية للشباب والتي تشغل الفئتين (20 – 24) و (25 – 44) تشكل المجال الأكبر للتشغيل بخلاف الفئات الأخرى .

كما يشير الجدول عموماً إلى هيمنة تشغيل الذكور وانخفاض تشغيل الإناث عموماً , وهذا يتوافق مع ضعف مساهمة المرأة بالنشاط الاقتصادي حيث أنها قد تلتحق بالعمل بسن مبكرة ثم تنقطع عنها في فترة الحمل والرضاعة , وقد تعود إلى العمل ما بعد سن الأربعين بأعمال أغلبها هامشية .

### (3) خصائص القوى العاملة والنوع الاجتماعي :

#### ( أ ) النوع الاجتماعي للقوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي :

يشير الجدول رقم (4) إلى التوزيع النوعي للقوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي , حيث يتوزع العاملون بنسبة 79.7% للذكور و 20.3% للإناث , ويشير الجدول رقم (5) إلى الأهمية النسبية النوعية لكلا الجنسين في الأنشطة الاقتصادية وكما يلي :

#### \*\* الذكور :

- يستقطب قطاع الخدمات المرتبة الأولى خلال السنوات المختارة ما بين ( 2000 - 2003 ) وبنسبة 28.7% , يليه قطاع الزراعة 21.8% ثم قطاع الصناعة 16.7% وأخيراً قطاع التجارة 12.5% . وتتفاوت الأهمية النسبية لهذه القطاعات بين البلدان العربية .
- يشكل قطاع الخدمات الأهمية الأولى لعشرة بلدان عربية من أصل ( 18 ) منشورة في الجدول وهي ( الأردن , الإمارات , العراق , سلطنة عمان , فلسطين , قطر , الكويت , لبنان , الجماهيرية الليبية , مصر ) , والأهمية النسبية الثانية لثمانية بلدان هي ( البحرين , تونس , السعودية , السودان , سوريا , المغرب , موريتانيا , اليمن ) .
- كما يشكل قطاع الصناعة الأهمية النسبية الأولى لأربعة بلدان هي ( البحرين , تونس , السعودية , سوريا ) , والأهمية النسبية الثانية لست بلدان هي ( الإمارات , سلطنة عمان , فلسطين , قطر , لبنان , الجماهيرية الليبية ) , والأهمية النسبية الرابعة لثلاث بلدان هي ( السودان , العراق , موريتانيا ) , والأهمية الأخيرة لبقية البلدان العربية .
- أما قطاع التجارة فهو يشكل الأهمية النسبية الثالثة والرابعة لمعظم البلدان العربية باستثناء ( الإمارات والعراق والكويت ) حيث يشكل فيهم الأهمية الثانية .

## \*\* الإنات :

- يشكل القطاع الزراعى على المستوى القومى المرتبة الأولى لتشغيل الإنات وبنسبة 9.1% , ويتوافق مع هذا الاستنتاج قطريا ست بلدان عربية هى ( السعودية , سوريا , الصومال , مصر , المغرب , اليمن ) .
- يليه فى الأهمية النسبة الثانية قطاع الخدمات 7.3% , ويتوافق مع هذه الأهمية سبعة بلدان عربية هى ( البحرين, تونس, السعودية , سوريا , الصومال , المغرب , اليمن ) .
- ويأخذ قطاع الصناعة الأهمية النسبية الثالثة 2.7% , ويتوافق مع هذه الأهمية عشرة بلدان هى ( جيبوتى , السعودية , السودان , سوريا, العراق , فلسطين , الكويت , لبنان, المغرب , اليمن ) .
- وأخيرا قطاع التجارة يشغل الأهمية النسبية الرابعة 1.2% , ويتوافق معها ثمان بلدان عربية هى ( تونس, السعودية , السودان, سوريا, العراق, فلسطين, المغرب, اليمن ) .
- أما على المستوى القطرى فنرى أن الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية لمشاركة الإنات فيها قد تختلف عن المستوى القومى ( الزراعة , الخدمات , الصناعة , التجارة ) . حيث تشير البيانات أن قطاع الخدمات يشكل الأهمية النسبية الأولى لاثنتى عشر بلدا هى ( الأردن , الإمارات , جيبوتى , السودان , العراق , سلطنة عمان , فلسطين , قطر , الكويت , لبنان , ليبيا , موريتانيا ) , والمرتبة الرابعة لمصر .
- أما فى قطاع الصناعة فهناك بلدين هما ( البحرين , تونس ) يشكل فيهما هذا القطاع الأهمية الأولى والأهمية الثانية فى ست بلدان هى ( الأردن , الإمارات , سلطنة عمان , قطر , ليبيا , مصر ) والرابعة فى ( جيبوتى , الصومال , موريتانيا ) .
- أما فى قطاع التجارة فهو يتوافق مع التصنيف القومى حيث يشكل هذا القطاع الأهمية النسبية الثانية فى ( الكويت ولبنان ) والثالثة فى عشرة بلدان هى ( الأردن , الإمارات , البحرين , جيبوتى , الصومال , سلطنة عمان , قطر , ليبيا , مصر , موريتانيا ) .



## ( ب ) النوع الاجتماعي والنشاط المهني :

### \*\* النشاط المهني للذكور :

يشير الجدول رقم (6) إلى أن المهن الإنتاجية تشغل المواقع الأولى لاستقطاع العمالة على المستوى القومى وبنسبة 31.3% من الذكور , يليه مهن الزراعة 23.5% ثم مهن البيع والخدمات 17.4% , ثم مهن الاختصاصيون والفنيون 13.3% ويأتى بالأهمية النسبية الخامسة العاملون فى المهن الإدارية والمدراء بنسبة 8.2% , وأخيرا المهن الكتابية 6.3% . ويشير الجدول رقم (7) إلى الأهمية النسبية لهذه المهن حسب البلدان العربية حيث يتوافق التصنيف القومى للذكور مع التصنيف القطرى ,

- حيث تشكل المهن الإنتاجية الأهمية النسبية الأولى فى إحدى عشر بلدا هي ( الأردن , الإمارات , البحرين , تونس , سوريا , العراق , سلطنة عمان , فلسطين , قطر , لبنان , اليمن ) , والأهمية النسبية الثانية لأربعة بلدان هي ( السعودية , السودان , ليبيا , مصر ) والثالثة فى ( موريتانيا ) .
- أما مهن الزراعة فيشكل الأهمية الأولى لبلدين هما ( السعودية ومصر ) , والثانية لأربعة بلدان ( تونس , سوريا , موريتانيا , اليمن ) , والثالثة فى ( العراق ) , والرابعة فى ( البحرين وفلسطين ) .
- أما مهن البيع والخدمات والأعمال الكتابية والتي تتداخل بياناتها فى بعض البلدان العربية فهو يشغل المرتبة الثالثة فى معظم البلدان العربية .
- أما مهن الاختصاصيون والفنيون فيشكل الأهمية النسبية الرابعة , والثالثة لمعظم البلدان العربية .
- وأخيرا تأتى المهن الإدارية والمدراء , فهي مهن متميزة وتحتاج مواصفات علمية وفنية محددة , وبذا تأتى بالأهمية النسبية الإجازة فى مجال تشغيل الذكور .

## **\*\* النشاط المهني للإناث :**

كما تشير البيانات إلى أن العاملات في المهن الزراعية تشكلن أكثر من ثلث العاملات في كل الأنشطة المهنية حيث بلغت 37.5% . كما تأتي المهن الاختصاصية والفنية بالمرتبة الثانية 26.9% ثم المهن الإنتاجية 15.7% , تليها المهن الخدمية 10.0% تم المهن الكتابية 7.2% وأخير المهن الإدارية والمدراء 3.0% . ويلاحظ أن توزيع الإناث يختلف عن الذكور في الأنشطة المهنية .

كما يشير الجدول إلى التوزيع القطري للمهن وكما يلي :

- تشكل المهن الاختصاصية والفنية الأهمية النسبية الأولى في معظم البلدان العربية يليها المهن الكتابية حيث تشكل الأهمية النسبية الثالثة ثم المهن الزراعية فالإدارية وأخيرا المهن الخدمية والإنتاجية . كما يؤكد الجدول رقم (8) هذه الاستنتاجات بشأن التمكين الجنسائي للمهن<sup>2</sup> حيث يشير أن التمكين الجنسائي للمهن الاختصاصية والفنية على المستوى القوى تشكل المرتبة الأولى بنسبة 33.4% يليها المهن الكتابية 25.8% ثم المهن الزراعية 22.8% , ثم المهن الإدارية 15.5% فالمهن الخدمية والبيع 13.9% وأخيرا الإنتاجية 12.8% .

## **(ج) النوع الاجتماعي والحالة العملية للنشيطين اقتصاديا :**

يشير الجدولان ( 9 , 10 ) إلى أن شريحة العاملين بأجر تشكل الشريحة الأكبر التي تستوعب العمالة لكلا الجنسين , وقد بلغت نسبتها للذكور 47.1% وللإناث 42.2% من إجمالي العاملين لكلا الجنسين يليها شريحة العاملين لحسابهم بالنسبة للذكور 22.9% والعاملات بدون أجر للإناث 36.1% أما في المرتبة الثالثة فهم أصحاب العمل من الذكور 18.1% والعاملات لحسابهم من الإناث 17.6% ويأتي بالترتيب الرابع العاملون بدون أجر من الذكور 8.6% , وصاحبات العمل 2.9% .

كما تشير هذه البيانات إلى تضخم العاملات في شريحة العاملات بدون أجر ويعود ذلك أن أغلب العمل الأسرى والريفى سواء بالحقل أو الرعى أو الأعمال الأسرية الصغرى لا تتقاضى المرأة عنه أى أجر .

<sup>2</sup> التمكين الجنسائي = ( العاملات في مهنة محددة / العاملون ( ذكور + إناث ) بنفس المهنة ) × 100

#### (د) القوى العاملة العربية حسب النوع الاجتماعي والتعليم :

بالرغم من التحسن الملحوظ في مستويات التعليم ومحاربة الأمية في البلدان العربية إلا أن الواقع يشير كما في الجدول رقم (11) أن هناك تفاوت بين البلدان العربية فيما يتعلق بمعدلات معرفة القراءة والكتابة للنوع الاجتماعي الراشدين ويمكن تقسيم البلدان العربية إلى أربعة مجموعات وهي :

(أ) بلدان عربية فيها فجوة لصالح الإناث أى أن معدلات معرفة القراءة والكتابة للإناث أعلى من الذكور وفيها بلدين هما الإمارات وقطر أما بقية المجموعات ففيها معدلات الذكور أعلى من الإناث .

(ب) بلدان عربية تكون فيها الفجوة ما بين ( 5 - 15 % ) لصالح الذكور وتشمل دولتين هما الكويت والبحرين .

(ج) بلدان عربية الفجوة فيها ما بين ( 10 - 20 % ) وفيها أربعة بلدان هي ( الأردن والسعودية وفلسطين , لبنان ) .

(د) بلدان عربية الفجوة فيها كبيرة ما بين ( 20 - 30 % ) وتشمل بقية البلدان العربية .

كما يشير الجدول إلى أن المعدل العام للذكور البالغين يقترب من 74.0% وللإناث 59.6% وأن الفجوة للنوع الاجتماعي 14.4% وبالنظر إلى الجدول رقم (12) بشأن الحالة التعليمية للنوع الاجتماعي فيشير إلى أن الذكور العاملون الحاصلين على الثانوية فأقل يشكلون المرتبة الأولى والذين يقرأون ويكتبون في المرتبة الثانية ثم الأميون في المرتبة الثالثة وحاملو البكالوريوس في المرتبة الرابعة وأخير ذوى الدبلومات في المرتبة الخامسة والأخيرة .

أما بالنسبة للحالة التعليمية للإناث في القوى العاملة يشير نفس الجدول إلى ما يلي :

هناك اختلاف بمستوى الحالات التعليمية للإناث عن الذكور حيث أن الإناث في القوى العاملة الحاصلات على ثانوى فأقل تتوافق مع الذكور بالمرتبة الأولى والأميات في المرتبة

الثانية بينما الذكور فى المرتبة الثالثة والحاصلات على التعليم الجامعى فى المرتبة الثالثة بينما الذكور بنفس المستوى بالمرتبة الرابعة .

وتشغل الإناث الحاصلات على الدبلوم المرتبة الرابعة فيما الذكور بنفس المستوى بالمرتبة الخامسة , والإناث اللاواتى يقرأن ويكتبن بالمرتبة الخامسة فيما نظرائهم من الذكور بالمرتبة الثانية وهذا يعنى أن المستوى التعليمى العام للإناث فى القوى العاملة أفضل من نظرائهم من الذكور وتتوافق المرأة والرجل بالمرتبة الخامسة للحالات الغير مبينة .

#### (هـ) النوع الاجتماعى ومستويات الأجور :

بالنظر لندرة البيانات عن الأجور ولاختلاف تقديراتها ولصعوبة تعبيرها عن الواقع الحقيقى للأجور بما يتلائم مع مستويات المعيشية يمكن النظر للجدول رقم (13) والذى يحتوى على بيانات لأحدى عشر بلدا عربيا متنوعة الموقع الجغرافى باعتباره معبرا بقدر ما لمستويات الأجور فى البلدان العربية .

ويشير الجدول عموما إلى أن هناك تباين وفروقات فى الأجور لصالح الذكور حتى فى نفس قطاع العمل . وتوضح فجوة الأجور التى كلما ارتفعت نسبتها قلت الفروق بين الأجور بين الجنسين وتتحقق المساواة بين الجنسين عندما تبلغ نسبة الفجوة 100% .

ونلاحظ أن لبنان من أفضل البلدان العربية اقترابا من تحقيق المساواة بالأجور بين الذكور والإناث 96.9% تليها البحرين 91.7% ثم الأردن 88% , فلسطين 87.4% فالجماهيرية الليبية 87% ثم جمهورية مصر العربية 78.3% واليمن 78.5 , وأخيرا موريتانيا التى يظهر فيها تباين شاسع بفروق الأجور 34.4% أى أن أجور الإناث تقترب من ثلث أجور الذكور .

ولربما يعود سبب انخفاض أجور الإناث إلى أنهن يضطرن لقبول أجور منخفضة فى القطاعين الخاص والزراعى وهو ما يتوافق مع رغبة أصحاب العمل فى هذين القطاعين ولأسباب تعود إلى أن الضغوط الأسرية والعائلية وقلة فرص العمل المتاحة لهن , كما أن أجورهن تفقد لامتيازات الذكور المالية من المنح العائلية والأبناء وبعض مخاطر المهنة لأن معظم عمالتهن تكون فى الأعمال الإدارية والخدمية .

ويؤكد هذا الاستنتاجات أن التقارير الدولية<sup>3</sup> أشارت إلى أن هناك تفاوت بين دخول النساء والذكور , حيث أن نسبة الدخل التقديرى للإناث تبلغ فى الإمارات 21% ومصر 39% واليمن 30% , فيما يقدر للبلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة ما بين 71% فى الدنمارك واليونان 53% وكروانيا 55% , كما يؤكد التقرير أن نسبة مساهمة الإناث والذكور فى داخل الأسرة متبانية , فقد قدرت فى فلسطين 54% للإناث و46% للذكور , وفى مصر 43% للإناث مقابل 47% للذكور والمغرب 22% للإناث مقابل 78% للذكور واليمن 26% مقابل 74% للذكور .

### (و) التعليم المهني والنوع الاجتماعى :

بالنظر لندرة البيانات عن أوضاع التعليم المهني حسب النوع الاجتماعى , فقد يوضح الجدول رقم (14) فكرة عن التعليم المهني للإناث ومن مقارنة التعليم المهني لكلا الجنسين يلاحظ عموما تدنى نسبة الالتحاق بالتعليم المهني لكلا الجنسين والبيانات تشير إلى أن نسبة الملتحقين للذكور فى مصر 7.2% والبحرين 5.01% , والجمهورية الليبية 5% تليها سوريا 3.7% فالأردن 2.3% أما بقية البلدان المشار إليها فنسبة الالتحاق للذكور فيها لا تتجاوز 1% من إجمالى الطلبة الملتحقين بمستويات التعليم , أما بالنسبة للإناث فإن أكثر البلدان العربية تطورا للإناث هى مصر , حيث تشير البيانات أن التعليم المهني للإناث أدنى من الذكور 5.8% ثم سوريا 3.6% ثم الجمهورية الليبية 3% فالبحرين 2.75% أما بقية البلدان فنسبة التحاق الإناث بالتعليم المهني فيها لا يتجاوز 1% وهذا يعنى عدم رغبة كلا الجنسين بالتعليم المهني , كما وأن هناك نقص شديد بالتوعية الإعلامية لأهمية التعليم المهني ودوره فى التشغيل الذاتى وخلق فرص عمل , كما يعنى أيضا بأنه ما زال هناك جهود كبيرة على الجهات المعنية بالتعليم لتخيير واقع وفعالية التعليم بما يتوافق مع التغيرات الحاصلة لسوق العمل ومجريات العولمة , وبتحسين النظرة الاجتماعية لمختلف المهن مهما صغرت .

<sup>3</sup> تقرير التنمية البشرية لعام 2003 - الأمم المتحدة .

## (ز) النوع الاجتماعي والبطالة :

يتصف سوق العمل في البلدان العربية بارتفاع البطالة فيه ولعل تأثيرات العولمة وأتباع سياسات الإصلاح الاقتصادي والتحول الهيكلي وتقلبات سوق المال في معظم البلدان العربية ومشاكل عدم الاستقرار لبلدان عربية أخرى وبسبب الحروب والاحتلال في فلسطين والعراق قد أدى إلى ضعف التشغيل عموماً .

ويشير الجدول رقم (15) إلى تطور معدلات البطالة في البلدان العربية , والتي قسمت حسب التوزيع الجغرافي إلى ثلاث مجموعات :

### **المجموعة الأولى : بلدان التعاون الخليجي :**

ويلاحظ فيها عموماً ازدياد نسب البطالة للذكور عموماً من 3.7% إلى 4.5% بالمقارنة بين فترة ( 1990 – 1995 ) وفترة ( 2001 – 2002 ) .

كما تشير البيانات إلى أن هناك انخفاض في نسبة البطالة في البحرين من 4.3% إلى 3.6% وهناك ارتفاع بين في السعودية حيث ارتفعت بطالة الذكور من 6.9% إلى 8.3% أما بطالة الإناث فيلاحظ أنها ارتفعت من 1.4% إلى 9.4% عموماً كما أن كل بلدان الخليج العربي قد ارتفعت فيها نسب بطالة الإناث وبنسب متفاوتة , ولعل ذلك يعود إلى اندفاع المرأة الخليجية نحو سوق العمل بأعداد كبيرة لأسباب تعود إلى تغيرات اجتماعية بالنظر إلى عمالة المرأة وكذلك بسبب تحسن مستوى التعليم للمرأة والتي فاقت نسب الذكور في بعض البلدان الخليجية وخاصة بالتعليم الجامعي .

### **المجموعة الثانية : بلدان المشرق العربي :**

تتصف بلدان هذه المجموعة بارتفاع نسبة البطالة عن المجموعة الأولى ويلاحظ أن معدلات البطالة لنفس فترتي المقارنة قد ارتفعت في كل بلدان هذه المجموعة كما أن معدل البطالة العام لها قد ارتفع من 11.7% إلى 21% للذكور ولالإناث من 9.8% إلى 26.5% , وقد تكون أوضاع سوق العمل في فلسطين والعراق من أهم أسباب هذا الارتفاع , كما أن البلدان الأخرى تجد صعوبة كبيرة في تحسين صورة سوق العمل وخلق فرص عمل جديدة تتوافق مع الداخلين الجدد لسوق العمل , كما أن محدودية الموارد في هذه المجموعة وتقل أعباء التحولات الاقتصادية والمالية ساهمت في ازدياد معدلات البطالة بهذه الصورة المفزعة .

### المجموعة الثالثة : بلدان المغرب العربي :

يلاحظ ارتفاع نسب البطالة فى الفترة المقارنة ( 1994 – 1995 ) للذكور 16.2% وللإناث 18.3% عن مثيلاتها فى بلدان المجموعتين الأولى والثانية , أما فيما يتعلق بالمقارنة لفترة المقارنة الثانية ( 2001 – 2002 ) فأنها أعلى من بلدان المجموعة الأولى واقل من بلدان المجموعة الثانية حيث قدرت بـ 16.4% للذكور و 19.6% للإناث .

ويلاحظ فى بلدان المغرب العربى أن هناك تحسن فى سوق العمل فى تونس والجمهورية وموريتانيا , حيث انخفضت نسب البطالة سواء للذكور أو للإناث خلال فترتى المقارنة . أما على المستوى القومى والذى يتأثر بمعدلات البطالة للمجموعات الثلاثة قد ارتفعت فيه مستوى البطالة للذكور خلال فترتى المقارنة من 9.7% إلى 14.1% وللإناث من 8.1% إلى 18.5% , كما يقترب معدل البطالة العام فى البلدان العربية 17% .

### (ح) الإناث والمشاركة السياسية :

يلاحظ عموماً أن هناك تحسن ملحوظ فى تمكين المرأة من المناصب السياسية والقيادية والتشريعية ولعله من المناسب الإشارة إلى أن تعيين الحكومات والبرلمانات والهيئات التشريعية الأخرى ربما لا يمثل جميع المواطنين سواء من ناحية الجنس أو من ناحية القوميات أو الفئات الأخرى وعموماً يشير الجدول رقم (16) إلى التمكين الجنسانى للنساء لعام 2000 حيث يمكن تقسيم البلدان العربية إلى أربعة مجموعات تسهيلاً للتحليل وهى :

1- بلدان مجلس التعاون الخليجى يلاحظ أن بعضها ما زال لم يعطى المرأة حق الترشيح والتصويت للانتخابات البرلمانية كما لم تشغل المرأة فى معظم بلدانها أية مناصب وزارية وقيادية سياسية .

وقد تحسنت الصورة ما بعد عام 2000 حيث شغلت بعض النساء مناصب وزارية كما فى سلطنة عمان فى عام 2004 ومناصب فى البرلمانات والقيادية فى معظم بلدان الخليج العربى .

2- بلدان المغرب العربى : يلاحظ أن بلدان هذه المجموعة أعطى الحق للمرأة الترشيح للانتخابات فى تونس فى عام 1959 وهى أولى بلدان المجموعة وأخيراً الجماهيرية الليبية عام 1964 . كما أنها تعتبر فى مقدمة البلدان العربية فى انتخاب أو تعيين المرأة

فى البرلمانات حىث ابءءأ فى ءونس عام 1959 وانءهى بالءماهىرىة 1964 . كما أن هءه المءموءاء من أفضل المءموءاء فى ءعىىن المرأة فى المناصب الوزارىة حىث بلغت فى الءماهىرىة اللبىبة مءىاس 12.5% وأءناها فى المغرب بمءىاس 4.9% . كما أن بلدان هءه المءموءة ءءصف بأن نسبة المقاعء البرلمانىة للنساء من أعلى النسب الأءرى لبقىة البلدان فهى بءءوء 11.5% .

3- بلدان المشرق العربى : ءمءاز بلدان هءه المءموءة بأن من بىنهما لبنان من أولى البلدان الءى منءء المرأة حق ءءرشىء للاءءخاباء ومن أولى البلدان العربىة الءى عىنء أو انءءبء فىها إمرأة فى البرلمان كما حءء فى مصر عام 1957 , كما ءشغل النساء فى كل بلدانها نسبة معقولة فى البرلمان ءءراوح ما بىن 2.3% فى لبنان وءىءى 12.0 فى العراق , كما ءشغل النساء فى كل بلدانها مناصب وزارىة بالرغم من أن الءءول المشار إليها لم ىشىر إلى ءلك .

4- البلدان العربىة الأقل نموا ءءصف بلدان هءه المءموءة بأن كل بلدانها منءء المرأة فىها حق ءءصوىء اعءبارا من ءزر القمر فى عام 1956 وءىءى ءبىوءى فى 1986 , كما أن فى ءمىعها ءشغل المرأة مناصب فى البرلمان وبمءءوىاء أءنى من المءموءاء الأءرى وءءراوح النسب فىها 0.7 فى الىمن وءىءى 9.7 فى السوءوان و10.8% فى ءبىوءى كما أن بعضها ءشغل المرأة فىها مناصب وزارىة بلغت نسبءها فى مورىءانىا 13.6% .

وعموماف أن أشغال المرأة فى المناصب الوزارىة ءىر مءءقر حىء أن ءءءىلاء الوزارىة ءءء بءءراء مءقاربه فى معظم البلدان العربىة وىشىر الواقع فى عامى 2003 , 2004 أن مءىاس ءءمكىن الءنسائى فى المناصب الوزارىة والبرلمانىة قء ءءسن كءىرا فى معظم البلدان العربىة بسبب رءبءها لعملىة الإصلاء السىاسى وءءءىىر نحو الأفضل فى مءءلف مناحى الءىاة بفضل ءءءىىراء الءءماعىة وءهوء المنءماء ءىر الءكومىة والءولىة لءءسفن الواقع الءءماعى والسىاسى فى المنءقة العربىة .



ءباب  
ظر/مءء